MARI - ماري

للصحافة المعمقة والإستقصائية

In-depth and investigative journalism

Rojnamegeriya Kûrbîn û Lêkolînvaniyê

صناعة القرار الأميركي ورسم الاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية

وحدة الدراسات : أ. صالح صالح

المقدمة

تشهد السياسة الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب—وخاصة خلال ولايته الثانية التي بدأت مطلع 2025—مرحلة من التحولات والتقلبات غير المسبوقة منذ تأسيس الجمهورية. فقد تجلّت هذه التحولات في سرعة إصدار الأوامر التنفيذية، وتجاوز الرئيس للضوابط التقليدية التي تحكم العلاقات بين الفروع الثلاثة للسلطة، وصعود نبرة قومية اقتصادية واجتماعية حادة على الصعيد الداخلي، إلى جانب إعادة رسم أولويات السياسة الخارجية بما يخالف الكثير من الموروثات الدبلوماسية الأمريكية الكلاسيكية. لم تَعُدْ منظومة صنع القرار في الولايات المتحدة تنفصل عن سياق التنافس الحزبي وتأثير جماعات الضغط، بل صارت مسرحًا لصراع إرادات داخلية وخارجية، تُوجِّهها عوامل أيديولوجية واستراتيجية تتجاوز في كثير من الأحيان نصوص الدستور وإجراءات الكونغرس.

تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة لفهم مسارات صناعة القرار الأمريكي في ضوء هذه التحولات السريعة، إذ إن قرارات الولايات المتحدة—كونها أول قوة اقتصادية وعسكرية عالمية—تمتدّ تبعاتها إلى مختلف المناطق والدول، لا سيما الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا وأفريقيا. لذا يسعى هذا البحث إلى استكشاف الآليات المؤسسية التي تشكل وتوجّه القرار الأمريكي، بدءًا من العلاقة بين السلطة التنفيذية والكونغرس والمحكمة العليا، ووصولًا إلى الدور المتنامي لجماعات الضغط (اللوبيات)، وفي مقدمتها اللوبي اليهودي (AIPAC)، الذي يعكس استثناءً واضحًا في المشهد السياسي الأميركي بقدرته على التأثير المتزايد في ملفات ذات حساسية عالية.

في هذا السياق، يطرح البحث السؤال المركزي: كيف تتم صناعة القرار الأمريكي خلال ولاية ترامب الثانية؟ وما هي سمات هذه العملية في ضوء التحولات الاستثنائية التي شهدتها السياسة الداخلية والخارجية؟

يهدف البحث إلى رصد وتحليل أهمّ التعديلات التي طرأت على آليات التشريع والتنفيذ خلال السنوات الخمس الأخيرة، وكيف أثّر ذلك على التوازن التقليدي بين

الفروع الدستورية، خاصة من خلال الاستخدام المكثف للأوامر التنفيذية وفرض التعريفات الجمركية دون الرجوع الفعال إلى الكونغرس، كما يسلط البحث الضوء على دور اللوبي اليهودي (AIPAC) وجماعات ضغط أخرى، ويوضح آليات تدخّلها في دعم أو عرقلة تشريعات أو قرارات تنفيذية، عبر التمويل الانتخابي والضغط على المشرعين وكبار المسؤولين.

وقد تمت مناقشة هذه الأمور على ثلاثة محاور في البحث:

أولًا: التحولات السريعة في السياسات خلال فترة ترامب.

ثانيًا: الأدوار المؤسسية في صنع القرار السياسي الأمريكي.

ثالثًا: تأثير اللوبي اليهودي AIPAC على صناعة القرار الأمريكي.

أولًا: التحولات السريعة في السياسات خلال فترة ترامب

1. السياسات الداخلية:

أ. الاقتصاد:

مع بداية الولاية الثانية شرع ترامب في تنفيذ برنامج اقتصادي يعتمد بشكل أساسي على توسيع التخفيضات الضريبية وتحفيز الإنتاج المحلي. فقد دعا إلى تمديد دائم لخفض ضرائب الأفراد الذي أُقر في 2017، بما في ذلك زيادة الإعفاءات الضريبية للأسر، وزيادة رصيد ضريبة الطفل إلى 5,000 دولار.

كذلك طرح تخفيضات جديدة للشركات، حيث قام بتعديل معدل ضريبة الشركات الذي كان من 21% إلى 20%، وخفضه إلى 15% للشركات التي تُصدر منتجاتها محليًا، كما سعى ترامب إلى سياسات حمائية تجارية، حيث عُدّت مقترحاته لفرض تعرفة جمركية عالمية بنسبة 20% على الواردات العامة، و60% على الواردات الصينية[1]، وكانت النتيجة المباشرة لهذه السياسات انكماش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 0.3% في الربع الأول من 2025 بسبب تدفقات استيراد استباقية تجنبًا للرسوم الجمركية المرتفعة[2].

ورغم ذلك تم الإعلان عن انخفاض التضخم إلى 2.4% على أساس سنوي في مارس 2025 (وُصف بأنه أدنى مستوى منذ ستة أشهر)[3]، مما اعتُبر إنجازًا دعائيًا

---

[1] "Trump's Proposed Tax Policies: What to Expect for You and Your Business." Cbh.com, Cherry Bekaert, 22 Nov. 2024, www.cbh.com/insights/articles/trump-tax-policy-in-2025-what-to-expect/#:~:text=President,specifically%20the%20Electrical%20Vehicle%20Credit.

[2] Mutikani, Lucia. "US Economy Shrinks in First Quarter as Tariffs Unleash Flood of Imports." Reuters, 30 Apr. 2025, www.reuters.com/business/stockpiling-ahead-tariffs-likely-hurt-us-economy-first-quarter-2025-04-30/#:~:text=WASHINGTON%2C%20April%2030%20%28Reuters%29%20,Trump%27s%20often%20chaotic%20trade%20policy.

[3] "White House Press Release - America Is Back — but Inflation Is Not | the American Presidency Project." Ucsb.edu, 2025, www.presidency.ucsb.edu/documents/white-house-press-release-america-back-but-inflation-n

للبيت الأبيض. من جانب آخر بقي معدل البطالة عند مستويات معتدلة، حيث بلغ حوالي 4.0% في يناير 2025 (أدنى مستوى منذ مايو السابق)[4]، ويُخشى أن تؤدي الضغوط الحمائية المقترحة إلى ارتفاع التضخم والبطالة مستقبلًا، وهو ما حذّر منه محللون اقتصاديون خلال أول 100 يوم من الولاية[5].

ب. الهجرة:

شهدت سياسات الهجرة تشديدًا حادًا غير مسبوق، فقد أعلن ترامب الطوارئ الوطنية على الحدود الجنوبية، واعتبر الهجرة غير الشرعية "غزوًا" يستوجب إجراءات عسكرية لحماية الحدود، من هذا المنطلق تمت إعادة إنشاء مناطق عسكرية على طول الحدود ونشر نحو 10,000 جندي في المنطقة الجنوبية وبناء أجزاء جديدة من الجدار الحدودي بعقود ضخمة، هذه الإجراءات أدت إلى تراجع تاريخي في أعداد المهاجرين المحتجزين على الحدود (انخفضت حالات الاعتراض إلى 7,181 في مارس 2025، بانخفاض 95% عن نفس الشهر من 2024)، أما على مستوى اللجوء، فقد أُغلق تطبيق "CBP One" وأُلغيت حوالي 270 ألف موعد لطلبات لجوء معلّقة، مع إعادة تطبيق سياسة "البقاء في المكسيك" التي تُرجع طالبي اللجوء إلى المكسيك أثناء انتظار البت في طلباتهم.

أسفرت هذه الإجراءات عن حالة من القلق واسعة الانتشار بين اللاجئين، حيث بقي عشرات الآلاف عالقين داخل المكسيك أو في بلدان أخرى، معرضين لخطر الطرد أو فقدان العمل، بينما وسّعت الإدارة قدرة مراكز الترحيل بشكل كبير على

---

ot#:~:text=Today%27s%20new%20Consumer%20Price%20Index,consumer%20prices%20in%20several%20years.

[4] Mutikani, Lucia. "US Job Growth Slows in January; Unemployment Rate at 4.0%." Reuters, 7 Feb. 2025, www.reuters.com/markets/us/us-job-growth-misses-expectations-january-unemployment-rate-40-2025-02-07/#:~:text=,year.

[5] Hoff, Madison, and Matthew Fox. "Donald Trump's 100th Day: How Americans Feel about the Economy." Business Insider, 29 Apr. 2025, www.businessinsider.com/donald-trump-100th-day-inflation-economy-tariffs-markets-stocks-businesses-2025-4#:~:text=Hard%20economic%20data%20doesn%27t%20reflect,of%20new%20tariffs%20kicked%20in.

الاحتجاز، فأصبح نحو 50,000 شخص محتجزًا بحلول أبريل 2025 مع خطط لمضاعفة العدد قريبًا، وعادت مراكز الاحتجاز العائلي للعمل، وتمت الاستعانة بقاعدة عسكرية (مثل فورت بليس وغوانتانامو) لاستيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين، فضلًا عن توقيع عقود بمليارات الدولارات مع شركات السجون الخاصة، ووردت تقارير عن الاكتظاظ وسوء الرعاية في هذه المراكز[6].

ج. القضاء والتشريعات:

واصل ترامب ضخ تعيينات قضائية محافظة. وحتى منتصف 2025 تم الإعلان عن العديد من ترشيحات قضاة فدراليين للمناصب الشاغرة، وإن كانت الوتيرة أبطأ من الولاية الأولى (46 شاغرًا تقريبًا مقارنة بمئة قبل 2017)، تضمنت الترشيحات أسماء عديدة من المعسكر المحافظ، بما في ذلك قضاة سابقون عملوا مع حزب المحافظين أو الذين ألّفوا بحوثًا ضد قوانين الهجرة[7].

ولم تظهر أي فرصة لتعيين جديد في المحكمة العليا بعد (مع غياب أي شاغر على مقعد قضائي)؛ لكن يعتقد أن أي شاغر مستقبلي سيُشغَل بمرشح يميني يؤيد الحد من حق الإجهاض وتوسيع امتيازات حمل السلاح. على ذلك، أصدر ترامب أول فبراير 2025 أمرًا تنفيذيًا لحماية حقوق التعديل الثاني؛ حيث كلّف وزير العدل بمراجعة كافة القوانين واللوائح (خاصة الصادرة بين 2021–2025) التي قد تقيد حق الاحتفاظ بالسلاح واقتراح خطة لإلغائها[8].

---

[6] "The First 100 Days of the Second Trump Administration: Key Immigration-Related Actions and Developments." National Immigration Forum, 16 May 2025, immigrationforum.org/article/the-first-100-days-of-the-second-trump-administration-key-immigration-related-actions-and-developments/#:~:text=Immigration%20detention%20capacity%20has%20expanded%2C,have%20emerged%20from%20facilities%20nationwide.

[7] Sareen Habeshian. "Trump Begins Nominating Judges." Axios, 6 May 2025, www.axios.com/2025/05/06/trump-judge-nominations.

[8] "Protecting Second Amendment Rights." The White House, 8 Feb. 2025, www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/02/protecting-second-amendment-rights/#:~:text=Sec,action%2C%20the%20Attorney%20General%20shall.

وبالنسبة للإجهاض فقد أعاد الرئيس التأكيد على موقفه الداعم لقوانين صارمة: رغم تجنّبه إعلان حظر فيدرالي صريح ودعا إلى ترك القرار للولايات (مشيرًا إلى أن الأمر مسألة حقوق الولايات)، إلا أنه أشار في مقابلات سابقة إلى استعداده لتجريم الإجهاض لو لزم الأمر، ويذكر أن هذا التوجه المحافظ القوي في القضايا الاجتماعية يتماشى مع حملة واسعة للحد من حريات الأفراد عبر تشريعات وأوامر تنفيذية، خاصة فيما يخصّ قضايا مثل الإجهاض وحقوق الأسلحة[9].

د. الإعلام وحرية التعبير:

واصل ترامب بناء استراتيجيته العدائية تجاه الإعلام التقليدي وفضاء الإنترنت. وصف وسائل الإعلام الكبرى (مثل CNN و"نيويورك تايمز") بأنها عدوة الشعب وشن عليها هجمات لفظية متكررة، بينما اتخذ خطوات قضائية وتشريعية للحد من نفوذها. في يناير 2025 أصدر أمرًا تنفيذيًا بعنوان استعادة حرية التعبير وإنهاء الرقابة الفيدرالية، دان فيه ما سماه المؤامرة الحكومية لضغط منصات التواصل الاجتماعي على حذف أو تقييد محتوى رآه معارضًا، نصّ الأمر على منع أي مسؤول فيدرالي من استخدام الموارد الحكومية لقمع حرية التعبير، وطلب من وزارة العدل تحقيقًا في جميع ممارسات الرقابة في الإدارة السابقة وإصدار تقرير بشأنها، على الصعيد التقني، أعاد ترامب النظر في حماية شركات التكنولوجيا من المسؤولية القانونية (القسم 230) وحث الكونغرس على تشديد قواعد النشر على الإنترنت. كما أعلن عن مساعٍ دولية للضغط على الاتحاد الأوروبي للتخفيف من قوانين الرقابة الرقميّة التي ترونها تتعارض مع نهجه في حرية التعبير (لافتًا إلى تعاون محتمل مع شركات أميركية ونظيره في أوروبا)[10]،

---

[9] "Trump May Get Another Chance to Be President. He's Planning an Aggressive Second Term." NPR, 30 Apr. 2024, www.npr.org/2024/04/30/1248151906/donald-trump-time-magazine-interview-abortion#:~:text=Trump%27s%20aggressive%20second%20term%20proposals,if%20he%27s%20comfortable%20criminalizing%20abortions.

[10] "Trump Signs Executive Order on Free Speech and Censorship - the Free Speech Project." The Free Speech Project, 2025, freespeechproject.georgetown.edu/tracker-entries/trump-signs-executive-order-on-free-speec

إذًا، سعى ترامب لإعادة صياغة قوانين الإعلام مع التأكيد على رقابته الشخصية المتزايدة، وتوسيع صلاحيات الحكومة لتحديد الخطاب على المنصات الإلكترونية بحجة حماية حرية التعبير التقليدية[11].

ه. الحريات المدنية:

جرى خلال الفترة الماضية هجوم حاد على برامج التمييز الإيجابي (Affirmative Action) وبرامج التنوع (DEI). في 20 يناير 2025 أصدر ترامب أمرًا تنفيذيًا بعنوان إنهاء التمييز غير القانوني واستعادة الفرصة المبنية على الجدارة، والذي وصف في ديباجته برامج DEI بأنها ضمائرية، مُهينة وغير قانونية وتنتهك القوانين المدنية القائمة، ونص الأمر على إلغاء عدة أوامر تنفيذية سابقة (من بينها أوامر من 1994 و2011 و2014) تتعلق بتشجيع التنوع في القوى العاملة والقطاع الحكومي، وإلغاء أمر 1965 الذي كان الأساس القانوني لمعايير تكافؤ الفرص في التوظيف. وطلب الأمر من جميع الوكالات الحكومية إنهاء جميع سياسات التوظيف والامتيازات المبنية على العرق أو الجنس أو أي هوية أخرى، بما فيها في عقود الحكومة الفدرالية[12].

أما فيما يخص حقوق الأقليات والجماعات المظلومة، فتشمل الإجراءات تشديد المراقبة على الحريات الفردية؛ فقد جرت توسعات في السلطات الأمنية والمنظومات الرقابية تحت شعار الأمن القومي، مع تدابير قانونية لزيادة ملاحقة المنظمات التي تعدها معادية للأمن (مما أثار مخاوف من انتهاك الحريات المدنية

---

h-and-censorship/#:~:text=Trump%20signs%20executive%20order%20on,satisfied%20%E2%80%9Chigh%20standards%20of.

[11] "Restoring Freedom of Speech and Ending Federal Censorship." The White House, 20 Jan. 2025, www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/01/restoring-freedom-of-speech-and-ending-federal-censorship/#:~:text=Section%201,speech%20rights%20of%20American%20citizens.

[12] "Ending Illegal Discrimination and Restoring Merit-Based Opportunity." The White House, 22 Jan. 2025, www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/01/ending-illegal-discrimination-and-restoring-merit-based-opportunity/#:~:text=Sec,mandates%2C%20policies%2C%20programs%2C%20and%20activities.

للمعارضين). وفيما يخص حقوق المثليين ومجتمع الميم (LGBTQ+)، ألغى ترامب أوامر سابقة كانت تحميهم (من بينها أوامر بشطب التمييز في الرعاية الصحية وعلى أساس الهوية الجنسية)، أحد الأوامر الجديدة حدد الجنس على أنه تصنيف بيولوجي ثابت (ذكر/أنثى) ورفض اعتراف الحكومة بـالهوية الجنسية كمعيار اعتباري، كما صدرت أوامر بتعليق البرامج الصحية والاجتماعية التي تستهدف المجتمع الميم، وإعادة النظر في سياسات التعليم التي تحمي طلاب الميم من التمييز. تُمثل هذه الإجراءات عداءً منظمًا لصالح حقوق أقلية LGBTQ+، وقد أثارت انتقادات حادة من منظمات حقوق الإنسان[13].

ثانيًا: السياسات الخارجية:

أ. الشرق الأوسط:

ميدان الشرق الأوسط شهد تحوّلات دراماتيكية في نهج ترامب. على الرغم من إرث أول فترة له (مثل نقل السفارة إلى القدس وإبرام اتفاقات إبراهيم)، جاءت المرحلة الثانية متنوعة ومحفوفة بالمفاجآت.

قضية إيران النووية: أعلن ترامب استعداده لخفض التصعيد وفتح قنوات مباشرة مع طهران. ففي خطاب له من السعودية، قال إنه مستعد لإبرام شراكات جديدة مع إيران حتى لو اختلف معه جذريًا، مؤكّدًا نيته إنهاء الصراعات الماضية[14]. وبالرغم من هذه الخطاب الودي، استمرّ في سياسة الضغط الأقصى:

[13] "Overview of President Trump's Executive Actions Impacting LGBTQ+ Health | KFF." KFF, 28 Apr. 2025, www.kff.org/other/fact-sheet/overview-of-president-trumps-executive-actions-impacting-lgbtq-health/#:~:text=The%20order%20states%20that%20%E2%80%9CIt,people%E2%80%99s%20health%20are%20as%20follows.

[14] French, Howard W. "What Trump Got Right in the Middle East." Foreign Policy, 16 May 2025, foreignpolicy.com/2025/05/16/trump-middle-east-trip-iran-us-foreign-policy/#:~:text=On%20Tuesday%2C%20Trump%20expressed%20his,during%20a%20speech%20in%20Riyadh.

استهدف النفط الإيراني بإجراءات كلّفت صادرات إيران العملة الأجنبية (النفط الإيراني تكاد تكون صفرًا)[15].

قضية إسرائيل: شاب العلاقة توتر ملحوظ. إذ غاب اسم إسرائيل عن جدول أعمال الزيارة الخليجية الأولى له (السعودية وقطر والإمارات) وانتقد تلويحًا مواقف نتنياهو، بينما منح زعماء الخليج اهتمامًا أكبر، وتجاهل الرئيس زيارة تل أبيب التقليدية، معتبرًا أن السياسة الأميركية لم تعد تُستنسخ بموافقة إسرائيل، وفي غزة، أثار ترامب الجدل بإعلانه عن مفهوم غير معلن؛ إذ كرر فكرة تحويل غزة إلى منطقة حرية بضمان أميركي لإعمارها بعد إخلائها من سكانها الفلسطينيين (وهو ما وصفه الخبراء القانونيون بأنه طرد جماعي)[16].

السعودية والإمارات: استُثمرت العلاقة مع قادة الخليج؛ فقد عقد ترامب صفقات استثمارية ضخمة مع دول مثل السعودية والإمارات ولحقها مدح متكرر لحكامها، لكنه لم يطالب بشكل جدّي بتطبيع سريع مع إسرائيل كما في السابق[17].

اليمن: أعلن ترامب خلال الجولة الخليجية استئناف وقف لإطلاق النار مع الحوثيين، في خطوة تهدف إلى خفض التوتر بعد سنوات من المواجهة[18].

سوريا: شهدت سوريا تطورًا مفاجئًا؛ ففي الرياض التقى الرئيس السوري الجديد أحمد الشرع وأبدى استعدادًا لرفع العقوبات الأميركية على دمشق بشكل

---

[15] Charles W. Dunne, Trump's Second-Term Foreign Policy: Highly Centralized, and Highly Personal, Arab Center Washington DC., Feb 12, 2025: https://arabcenterdc.org/resource/trumps-second-term-foreign-policy-highly-centralized-and-highly-personal/#:~:text=With%20regard%20to%20Iran%2C%20Trump,%E2%80%9D%20This%20is%20similar%20to

[16] Ali Harb, Five key takeaways from US President Donald Trump's Middle East trip, Aljazeera, 16 May 2025: https://www.aljazeera.com/news/2025/5/16/five-key-takeaways-from-us-president-donald-trumps-middle-east-trip#:~:text=On%20Thursday%2C%20Trump%20suggested%20that,say%20amounts%20to%20ethnic%20cleansing

[17] Ibid.

[18] Ibid.

كامل، بدا أنه يسعى لاستئناف التعاون التجاري واستعادة الاستثمارات في سوريا الجديدة، رغم انتقاد إسرائيل خوفها من استعادة صلات واشنطن بنظام الأسد[19].

واصل ترامب على مستوى إقليمي تقليص التدخلات الأميركية، إذ صرح علنًا أنه غير ملتزم بحماية الحلفاء تلقائيًا، في سياق مساعيه لحل النزاعات. مثال ذلك المكالمة الشهيرة مع الرئيس الأوكراني (خارج إطار الدعم الفيدرالي الرسمي) والتي دعا فيها كييف للتفاوض، وهو ما آثار انتقادات لكونه ربط بين مساعدات أمنية وقرارات سياسية، ولكن في المحصلة، أدّى تحوّل الموقف إلى خلق انقسام مع الأوروبيين الذين دعوا إلى تشديد العقوبات على روسيا لدفعها لحل النزاع الأوكراني[20].

ب. الصين:

واصل ترامب المواجهة الاقتصادية مع الصين. رغم هدنة مؤقتة خفضت التعرفة الجمركية على الواردات الصينية إلى 10% حتى آب/أغسطس 2025[21]، إلا أنه أبقى على نهجه التصعيدي. في حملته الانتخابية أكد نيته رفع التعرفة على كافة الواردات العامة إلى 20%، وعلى الواردات الصينية إلى 60% (تمثل الأعلى منذ قرن)[22]، قد برّر هذه السياسة بأنها لحماية الصناعة الأميركية وتعزيز إعادة التصنيع (onshoring)، ومطالبة شركات التكنولوجيا الكبرى بإعادة مرافق

---

[19] Ibid.

[20] Birnbaum, Michael, et al. “Trump, Putin Talk as Ukraine and Europe Push for Immediate Ceasefire.” The Washington Post, 19 May 2025, www.washingtonpost.com/world/2025/05/19/trump-putin-call-ukraine-russia-ceasefire/.

[21] Lowell, Michael J. “Trump 2.0 Tariff Tracker.” Trade Compliance Resource Hub, 16 May 2025, www.tradecomplianceresourcehub.com/2025/05/16/trump-2-0-tariff-tracker/#:~:text=be%20forthcoming,baseline%20reciprocal%20tariff%20rate.

[22] “Trump’s Proposed Tax Policies: What to Expect for You and Your Business.” Cbh.com, Cherry Bekaert, 22 Nov. 2024, www.cbh.com/insights/articles/trump-tax-policy-in-2025-what-to-expect/#:~:text=President,specifically%20the%20Electrical%20Vehicle%20Credit.

التصنيع إلى الولايات المتحدة (مثلًا سجّلت استثمارات ضخمة من شركات مثل نڤيديا وهيونداي لإعادة تصنيع الرقائق والالكترونيات داخل البلاد)[23].

على صعيد تايوان، بقى موقف إدارته غير متنازع عليه علنًا؛ فقد أكدت واشنطن استمرار سياسة غموض استراتيجي، مع الاحتفاظ بالتزام بالدفاع عن الجزيرة إن هاجمتها بكين. إلا أن منصات صينية شككت بنوايا أميركية وأثار حديث إعلامي عن احتمال مطالبة تايبيه بالمساهمة في ميزانية الدفاع الأميركية تحقيقًا لمطالب ترامب.

في مجال الأمن السيبراني والتكنولوجيا، أطلق ترامب إشارة إلى تعزيز القدرات السيبرانية. ففي مارس 2025 أصدر أمرًا تنفيذيًا يركز على بناء قدرة الولايات والحكومات المحلية على التصدي للهجمات الإلكترونية والكوارث الطبيعية، وأنشأ استراتيجية وطنية للمرونة لتحديث البنية التحتية الحساسة، يتضح من ذلك انتقال بعض الأولويات الأمنية إلى المستوى المحلي والاستراتيجي الشامل، في مسعى لمواجهة تهديدات سيبرانية متزايدة من المنافسين كالصين وروسيا[24].

ج. روسيا وأوروبا:

استبدلت إدارته التصعيد ضد روسيا بخطاب تفاوضي نسبيًا، لكن لا يزال ملف أوكرانيا يشكل اختبارًا للعلاقات. فأجرى ترامب مكالمة هاتفية مع بوتين منتصف مايو 2025، ركّز فيها على إمكانية التوصل لحل تفاوضي، ووقف إطلاق النار مقابل حصول روسيا على تنازلات اقتصادية، وقد حذّر نائب الرئيس فانس من مطالبة روسيا بتنازلات كبيرة (كالسماح لروسيا بضم أراضٍ أوكرانية) مهدِّدًا بقطع

---

[23] Hoff, Madison, and Matthew Fox. “Donald Trump’s 100th Day: How Americans Feel about the Economy.” Business Insider, 29 Apr. 2025, www.businessinsider.com/donald-trump-100th-day-inflation-economy-tariffs-markets-stocks-businesses-2025-4#:~:text=,Trump%20delivered%20a%20historic%20economy.

[24] Cassidy, Susan B. “March 2025 Cybersecurity Developments under the Trump Administration.” Inside Government Contracts, 18 Apr. 2025, www.insidegovernmentcontracts.com/2025/04/march-2025-cybersecurity-developments-under-the-trump-administration/#:~:text=%E2%80%9CAchieving%20Efficiency%20Through%20State%20and,and%20prioritize%20focus%20and%20spending.

التفاوض إذا لم تظهر موسكو مرونة، من جهتها، أبدت أوروبا رغبة في تشديد العقوبات؛ إذ أعلن المستشار الألماني فريدريش ميرتس اتفاقه مع ترامب على زيادة الضغط بالعقوبات على موسكو لدفعها نحو تسوية[25].

فيما شكّل الناتو تحديًا سياسيًا: إذ غاب ذكر الحلف علنًا في أول خطاب حول السياسة الخارجية، ولم يطالبه ترامب بمزيد من الدعم في الوقت الراهن، مما أدى إلى شعور بعض الدول الأوروبية بقلّة الاهتمام بأي ترتيبات دفاعية جديدة، إلا أنه في بيانات لاحقة التزم الحلف بالمراقبة المشتركة للأوضاع الأمنية في شرق أوروبا، في محاولة لتفادي تراجع الوجود الأميركي التقليدي[26].

د. أمريكا اللاتينية:

في أمريكا اللاتينية، ركّز ترامب على قضية المهاجرين بشدّة. ففي أول أيام ولايته الجديدة جدّد إعلان الوضع الطارئ على الحدود الجنوبية ووصف الهجرة من أميركا اللاتينية بأنها أزمة غزو، أطلق خططًا لترحيل أكثر من مليون مهاجر سنويًا (أكثر بثلاثة أضعاف الرقم القياسي السابق)[27]، وتوسيع النظام القانوني لحماية الحدود. كما هدد باتخاذ إجراءات عقابية شاملة ضد دول المنطقة التي تتردد في استعادة مواطنيها المهاجرين أو رفضت التعاون بالسياسات الأمنية، بما في ذلك إعادة تفسير مادة الدستور حول حق الأرض لمنع الأطفال المولودين من مهاجرين بلا أوراق من الحصول على الجنسية تلقائيًا، هذه السياسة أدّت إلى توافق ملحوظ

---

[25] Birnbaum, Michael, et al. “Trump, Putin Talk as Ukraine and Europe Push for Immediate Ceasefire.” The Washington Post, 19 May 2025, www.washingtonpost.com/world/2025/05/19/trump-putin-call-ukraine-russia-ceasefire/.

[26] Charles W. Dunne, Trump’s Second-Term Foreign Policy: Highly Centralized, and Highly Personal, Arab Center Washington DC., Feb 12, 2025: https://arabcenterdc.org/resource/trumps-second-term-foreign-policy-highly-centralized-and-highly-personal/#:~:text=With%20regard%20to%20Iran%2C%20Trump,%E2%80%9D%20This%20is%20similar%20to

[27] “The First 100 Days of the Second Trump Administration: Key Immigration-Related Actions and Developments.” National Immigration Forum, 16 May 2025, immigrationforum.org/article/the-first-100-days-of-the-second-trump-administration-key-immigration-related-actions-and-developments/#:~:text=Immigration%20detention%20capacity%20has%20expanded%2C,have%20emerged%20from%20facilities%20nationwide.

مع بعض حكومات لاتينية لحصر الهجرة، لكنها أثارت انتقادات عنيفة من منظمات حقوق الإنسان[28].

ه. أفريقيا:

أما في أفريقيا، فتبنى ترامب نهجًا تقليصيًا صارخًا. فقَطَع عن الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بنودًا من مساعدات التطوير والتنمية: فألغى جزءًا كبيرًا من تمويل وكالات المعونة الأجنبية مثل USAID وبرنامج مكافحة الإيدز (PEPFAR)، مما يتوقع خبراء أن يؤدي إلى إصابة عشرات الملايين بالعدوى الإضافية وارتفاع الوفيات من الأمراض في القارة. كما ألغى إعفاءات تجارية للعديد من الدول الإفريقية، وهدد بفرض تعرفة جمركية نسبتها 10% على واردات جميع دول القارة. ورأى محللون أن هذه الخطوات قد تدفع ملايين إضافيين إلى الفقر المدقع بحلول 2030، مع تراجع في موارد الصحة والتعليم والتنمية، في الوقت نفسه، دعت إدارة ترامب إلى معاملة تجارية عادلة ترمي إلى تبادل المنافع، لكنها في الواقع أبقت قواعد التبادل عند شروط صارمة منذ الولاية الأولى. كما أعادت واشنطن تموضع عسكري محدودة في المناطق الساخنة: مثلًا زادت التنسيق الاستخباراتي في الساحل الأفريقي لمواجهة الجماعات الجهادية، لكنها رفضت مشاركات واسعة النطاق في بعثات حفظ سلام دولية[29].

***

[28] "Tracking Trump and Latin America: Migration—Judge Rules against Use of Alien Enemies Act." AS/COA, May 2025, www.as-coa.org/articles/tracking-trump-and-latin-america-migration-judge-rules-against-use-alien-enemies-act#:~:text=During%20his%20first%20term%20,with%20his%20requests%20around%20deportation.

[29] Bell, Curtis, and Christopher Faulkner. "The "America First" Case for U.S. Engagement in Africa." Foreign Policy, 19 May 2025, foreignpolicy.com/2025/05/19/america-first-africa-trump-engagement/#:~:text=Macroeconomic%20projections%20from%20the%20University,make%20African%20livelihoods%20more%20precarious.

في ضوء التحولات الجذرية التي شهدتها السياسة الأمريكية خلال ولاية دونالد ترامب الثانية، يبدو واضحًا أن عملية صناعة القرار في الولايات المتحدة لم تعد تسير وفق الإيقاع المؤسسي التقليدي الذي اتسمت به لعقود. فقد برزت سمات جديدة تمثلت في استخدام مفرط وسريع للأوامر التنفيذية، ومحاولات متكررة لتجاوز الكونغرس والضغط على الجهاز القضائي، إلى جانب تأرجح ملحوظ بين القرارات الصدامية والتراجعات التكتيكية تحت وقع الرقابة الشعبية أو القضائية. وقد اتضح من هذا السياق أن القرار الأمريكي لم يعد نتاجًا لتوازن دقيق بين السلطات بقدر ما أصبح ساحةً مفتوحة لصراع الإرادات السياسية، داخليًا وخارجيًا، مع تصاعد دور الأهواء الأيديولوجية في التوجيه الفعلي للقرارات.

هذه السمات تطرح تساؤلًا محوريًا حول طبيعة عملية صناعة القرار في الولايات المتحدة: كيف تتم صناعة القرار الأمريكي؟ هل هي عملية مؤسسية تحكمها ضوابط تشريعية ودستورية واضحة؟ أم أنها تخضع -لا سيما في الأزمات والتحولات الكبرى- لتوازنات مؤقتة بين السلطة التنفيذية وبقية مؤسسات الحكم، بل وربما للضغوط الشعبوية والمصالح الخاصة؟

في الصفحات التالية، سنناقش هذا السؤال بالتفصيل، من خلال تحليل نماذج محددة لسياسات داخلية وخارجية، واستعراض آليات صنع القرار كما تنعكس في تفاعلات الرئاسة مع الكونغرس والقضاء والرأي العام، إلى جانب التطرق إلى الأدوار الفعلية التي تؤديها جماعات الضغط (اللوبيات) في توجيه القرار السياسي، مع تركيز خاص على اللوبي اليهودي (AIPAC) الذي يُعدّ استثناءً بارزًا في مشهد تتضاءل فيه أدوار بقية اللوبيات. وسيتناول البحث كيف أثّرت هذه الجهات مجتمعة – أو بشكل مستقل – في إعادة تشكيل السياسة الأمريكية خلال ولاية ترامب الثانية، وما إذا كانت هذه التحولات تعكس مسارًا استثنائيًا مؤقتًا أم مقدمة لتحول طويل الأمد في بنية صناعة القرار الأمريكي.

ثانيًا: الأدوار المؤسسية في صنع القرار السياسي الأمريكي

أولًا: مقدمة عن النظام السياسي الأمريكي ومبدأ الفصل بين السلطات:

يقوم النظام السياسي الأمريكي على مبدأ فصل السلطات إلى ثلاثة فروع متكاملة: تشريعي وتنفيذي وقضائي. ينص الدستور الأمريكي على توزيع السلطات التشريعية على الكونغرس (الذي يضم مجلس النواب ومجلس الشيوخ) والسلطة التنفيذية على الرئيس، والسلطة القضائية على المحاكم الفيدرالية العليا[30]، يضمن هذا الفصل أن لا يكتسب أي فرع نفوذًا مطلقًا على الآخرين، بمعايير تحقق الرقابة المتبادلة؛ فمثلًا يصدر الكونغرس القوانين ثم يخضع بعضها لحق النقض الرئاسي، وفي المقابل تملك المحاكم – وعلى رأسها المحكمة العليا – سلطة إبطال أي قانون أو إجراء تنفيذي يخالف الدستور، يُستشهد بتصميم الدستور الأمريكي بأنه يؤسّس نظامًا يضمن أن لا يمتلك أي فرد أو مجموعة سلطات نافذة زائدة، ويحافظ على توازن القوى والرقابة المتبادلة بين الفروع الثلاثة[31].

ثانيًا: المؤسسات الأساسية في صنع القرار:

الرئيس الأمريكي:

تبوّأ الرئيس موقع القمة في السلطة التنفيذية، حيث يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة. تمنحه صلاحيات دستورية واسعة تشمل اعتماد وإنفاذ القوانين، وتعيين كبار المسؤولين (بموافقة مجلس الشيوخ)، وتوجيه السياسة الخارجية بصياغة الاتفاقات الدولية (غالبًا ضمن صلاحيته في معاهدات محدودة دون موافقة الكونغرس)، وقيادة القوات المسلحة بصفته القائد الأعلى، كما يتمتع الرئيس بحق النقض (veto) على مشاريع القوانين التي يسنها الكونغرس[32]، ويصدر الأوامر

---

[30] "Separation of Powers." LII / Legal Information Institute, 2025, www.law.cornell.edu/wex/separation_of_powers_0#:~:text=The%20term%20%E2%80%9C%20%20Separation,governments%20into%20these%20three%20branches.

[31] "Branches of the U.S. Government | USAGov." Usa.gov, 2024, www.usa.gov/branches-of-government#:~:text=Each%20branch%20of%20government%20can,acts%20of%20the%20other%20branches.

[32] Ibid.

التنفيذية لقيادة الجهاز الحكومي (ضمن الحدود المسموح بها دستوريًا والقوانين المصدّقة). ويعتمد في عمليات صنع السياسة على مساعديه والمستشارين (على رأسهم الأعضاء التابعون للحكومة)، ولكن تبقى الكلمة النهائية له بعد الاستماع لوجهات نظر مكوّنات الإدارة[33].

نائب الرئيس الأمريكي:

يدعم نائب الرئيس عمل الرئيس وله دور رسمي محدد في النظام الأمريكي. ينص الدستور على أن نائب الرئيس هو رئيس مجلس الشيوخ (President of the Senate)، ويحق له التصويت فقط لكسر تعادل الأصوات بين أعضاء المجلس، كما يستعد لأن يخلف الرئيس في حال شغور المنصب لأي سبب. عمليًا، يتفرغ نائب الرئيس غالبًا لمهام استشارية ودبلوماسية تساعد الرئيس، وقد يُكلّف بقضايا أو مهام خاصة حسب احتياجات الإدارة. لكن صلاحياته المحددة دستوريًا تنحصر أساسًا في إدارة جلسات المجلس وكسر التعادلات الانتخابية في مجلس الشيوخ[34].

مجلس الأمن القومي (National Security Council):

مجلس الأمن القومي هو هيئة استشارية عليا داخل السلطة التنفيذية، تشكّل عام 1947 بموجب قانون الأمن القومي، يهدف هذا المجلس إلى تنسيق السياسات الأمنية والدفاعية والسياسات الخارجية بين الأجهزة المتخصصة وتمثيلها أمام الرئيس، يتكوّن المجلس أساسًا من كبار المسؤولين التنفيذيين (بصفتهم أعضاء قانونيين) مثل نائب الرئيس ووزيري الخارجية والدفاع والطاقة والخزانة، بالإضافة إلى مستشار الأمن القومي وكبار موظفي البيت الأبيض. يعمل المجلس على إعداد

---

[33] "Explainer: The U.S. National Security Council (NSC)." The Belfer Center for Science and International Affairs, 7 Apr. 2025, www.belfercenter.org/research-analysis/explainer-us-national-security-council-nsc#:~:text=The%20National%20Security%20Council%20,the%20Council%E2%80%99s%20creation%20in%201947.

[34] "Branches of the U.S. Government | USAGov." Usa.gov, 2024, www.usa.gov/branches-of-government#:~:text=%2A%20President%20,be%20approved%20by%20the%20Senate.

توصيات للرئيس بشأن القضايا الأمنية، ويجري دراسة الأزمة في اجتماعات تنسيقية تشمل ممثلين عن وزارات ومؤسسات مختلفة. ويعمل عبر لجان متخصصة تطرح بدائل ويقارن بينها، حتى يصل الرئيس إلى القرار المبني على أفضل المعلومات، يلاحظ أن مجلس الأمن القومي يطوّر سياسات الرئيس (خاصة الخارجية والدفاعية) دون تنفيذ مباشر، بل يسهر على تنسيق الجهود بين الجهات المعنية وضمان إسهامها بالتخطيط الاستراتيجي[35].

الكونغرس (مجلس النواب والشيوخ):

الكونغرس هو السلطة التشريعية في الحكومة الفيدرالية، ومستمدّ سلطاته من المادة الأولى من الدستور الأمريكي، يتألف من مجلسين: مجلس النواب الذي يمثل السكان بنسب مختلفة حسب عدد السكان في كل ولاية، ومجلس الشيوخ الذي تمثّل فيه كل ولاية بعضوين بغض النظر عن حجمها، يتمتع الكونغرس بسلطات سن القوانين الإلزامية وتمويل عمل الحكومة بميزانيات موافق عليها، فضلًا عن سلطاته الرقابية على السلطة التنفيذية. يحق للكونغرس عقد جلسات استماع والتحقيق في تنفيذ السياسات والقوانين، بل وتسنى له سحب الثقة من بعض المسؤولين (عبر إجراءات المساءلة – Impeachment)، وعليه، لا يصدر أي قانون نهائي إلا بمروره في كلا المجلسين ثم بتوقيع الرئيس أو موافقة الثلثين لإلغاء حق النقض. يعمل مجلس النواب والشيوخ بشكل متكامل على إعداد التشريعات، لكن كل غرفة له منها مهامه الخاصة مثل صلاحية النواب على الموازنة والامتحانات الداخلية للسلطة التنفيذية، وصلاحية الشيوخ على المصادقة على التعيينات والاتفاقيات الدولية ومعاهدات الحرب[36].

وزارات السيادة (الخارجية، الدفاع، العدل):

---

[35] Ibid.

[36] "About Congress | U.S. Capitol - Visitor Center." Visitthecapitol.gov, 2025, www.visitthecapitol.gov/explore/about-congress#:~:text=Article%20I%20of%20the%20United, oversight%20of%20the%20executive%20branch.

وزارة الخارجية هي الجهاز الرئيسي لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية. تعتبر وكالة رئاسة الدولة الأولى للشؤون الخارجية، ورئيسها (وزير الخارجية) هو المستشار الرئيسي للرئيس في القضايا الدبلوماسية، تقدم الوزارة تقارير وتحليلات عن مستجدات العالم، وتقترح خيارات سياسية للرئيس حول العلاقات الدولية، كما تمثل الولايات المتحدة لدى المنظمات الدولية والدول الأخرى. تعنى بدعم مصالح الأميركيين في الخارج وتيسير التجارة الدولية وتقديم المساعدات الخارجية وفق أهداف السياسة الرئاسية.

وزارة الدفاع (البنتاغون) هي الجهة المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسات العسكرية للدولة. تضم ستة فروع للقوات المسلحة الأمريكية (الجيش، البحرية، المشاة، القوات الجوية، الفضاء، وخفر السواحل في بعض الحالات) تحت إشراف وزير دفاع رفيع المستوى، ويعمل الوزير – كأحد أعضاء مجلس الأمن القومي – على تنفيذ أوامر الرئيس بصفته القائد الأعلى للجيش، كما يضع خططًا دفاعية لإرداة الأمن القومي. تعرف وزارة الدفاع مهمتها الرسمية بأنها توفير القوة العسكرية اللازمة لردع الحروب وضمان أمن البلاد.

وزارة العدل تمثل ذراع الحكومة في حفظ القانون والإنفاذ القضائي. يترأسها وزير العدل (المدعي العام)، وهي مسؤولة عن تطبيق القوانين الفيدرالية والدفاع عن مصالح الدولة أمام المحاكم، تشمل مهامها مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب الداخلي والخارجي، والإشراف على ملاحقة الجرائم الكبرى، إضافة إلى حماية حقوق المواطنين بموجب القوانين الفيدرالية. جاء في تقرير استراتيجي سابق أن الوزارة تعمل على تطبيق القانون والدفاع عن مصالح الولايات المتحدة، وضمان السلامة العامة ضد التهديدات الداخلية والخارجية، وتوفير قيادة اتحادية لمنع الجرائم، وتحقيق العقاب العادل.

الأجهزة الأمنية والاستخباراتية (CIA، FBI، NSA):

تلعب أجهزة الأمن والاستخبارات دورًا متكاملًا في تزويد أجهزة صنع القرار بالمعلومات الاستخباراتية والمراقبة اللازمة لحماية الأمن القومي. وكالة المخابرات

المركزية (CIA) تختص بجمع المعلومات الاستخباراتية من خارج البلاد وتحليلها، خصوصًا المعلومات البشرية (HUMINT) المتعلقة بدول ومنظمات أجنبية. تركز السي آي إيه على شؤون الأمن القومي الخارجي وتزويد صانعي القرار بالمعطيات الحيوية عن نوايا وقدرات الخصوم، وهي -بحسب بيانها الرسمي- ممنوعة من جمع معلومات عن مواطنين أمريكيين[37].

أما المكتب الفدرالي للتحقيقات (FBI) فيُعتبر الجهاز الرئيسي لإنفاذ القانون داخل الولايات المتحدة وأيضًا جهاز استخباراتي داخلي. يعود له الدور الرئيس في مكافحة التهديدات الداخلية كالإرهاب والجريمة المنظمة والتجسس المحلي، وقد وسّع مهامه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ليشمل مكافحة الإرهاب السيبراني والتنظيمات المتطرفة[38].

بالنسبة لـ وكالة الأمن القومي (NSA)، فهي الجهة المسؤولة عن جمع المخابرات الإشارية (SIGINT) وتحليلها. تخصص الـNSA نفسها لتزويد صانعي القرار والقوات المسلحة الأمريكية بمعلومات عن الاتصالات والإشارات الصادرة من الدول الأجنبية وأنظمتها العسكرية، بهدف تقديم معلومات حرجة تساعد على دفاع البلاد وصون أهدافها العالمية، يُؤكد موقع الوكالة أن مهمتها تتركز على تقديم الإستخبارات الإشارية الأجنبية إلى واضعي السياسات والقادة العسكريين الأمريكيين[39].

---

[37] "How Does the FBI Differ from the Central Intelligence Agency? | Federal Bureau of Investigation." Federal Bureau of Investigation, 2016, www.fbi.gov/about/faqs/how-does-the-fbi-differ-from-the-central-intelligence-agency#:~:text=The%20CIA%20and%20FBI%20are,of%20where%20they%20are%20located.

[38] Zachary Laub, The FBI's Role in National Security, , June 21, 2017, Council on Foreign Relations: https://www.cfr.org/backgrounder/fbis-role-national-security#:~:text=The%20Federal%20Bureau%20of%20Investigation,the%20September%2011%2C%202001%2C%20attacks

[39] "National Security Agency/Central Security Service > Signals Intelligence > Overview." Nsa.gov, 2025, www.nsa.gov/Signals-Intelligence/Overview/#:~:text=NSA%C2%A0is%20responsible%20for%20providing%20foreign,our%20nation%20into%20foreign%20adversaries.

تضطلع جميع هذه الأجهزة بدور استشاري وتنفيذي غير مباشر في دعم اتخاذ القرار الأمني والسياسي، إذ تقدم التقارير والتنبؤات التي تتيح للرئيس ورئيس وزرائه تكييف السياسة الداخلية والخارجية بما يخدم الأمن القومي.

المحكمة العليا:

تمثل المحكمة العليا أعلى سلطة قضائية في الولايات المتحدة، بما فيها الهيئة المسؤولة عن الرقابة الدستورية على التشريعات والسياسات الحكومية. تُعهد إليها مسؤولية تفسير دستورية القوانين الاتحادية والإجراءات التنفيذية، والبت في النزاعات التي تنشأ حولها. تعتبر المحكمة الحامية للمبدأ الدستوري وضمان حقوق الأفراد، وهي الهيئة القضائية العليا للأمة التي تتحقق من توافق أعمال الكونغرس والإدارة مع أحكام الدستور، يكمن دورها المركزي في أنها تملك سلطة المراجعة القضائية (judicial review): إذ يمكنها إبطال أي قانون أو إجراء تنفيذي يعتبرها غير دستوري. وهكذا منحتها هذه الصلاحية دورًا حاسمًا في حفظ الحقوق وتطبيق الدستور بشكل حي على مستجدات العصر[40].

طبيعة العلاقة بين هذه المؤسسات:

قواعد الرقابة المتبادلة تقضي بأن يملك كل فرع قدرة على عرقلة أو تعديل قرارات الفروع الأخرى للحيلولة دون استئثار فرع واحد بالسلطة. مثلًا، يستطيع الرئيس استخدام حق النقض ضد القوانين التي يقرها الكونغرس، لكن يمكن للكونغرس تجاوز النقض بأغلبية الثلثين، وبالمثل تملك المحكمة العليا سلطة إبطال أي قانون يُعتبر مخالفًا للدستور، بينما يستطيع الكونغرس مساءلة المسؤولين التنفيذيين وفرض قيود على التصرف في الميزانية. تُظهر التجربة الأمريكية أن العلاقات بين هذه المؤسسات تتراوح بين التكامل والتنافس. ففي القضايا الوطنية الكبرى (مثل الأمن القومي) غالبًا ما تتكامل الجهود – كما في عمل مجلس الأمن

[40] "The Court and Constitutional Interpretation - Supreme Court of the United States." Supremecourt.gov, 2025, www.supremecourt.gov/about/constitutional.aspx#:~:text=The%20complex%20role%20of%20the,whose%20broad%20provisions%20are%20continually.

القومي أو لجان الكونغرس المشتركة – لتنسيق السياسات. إلا أنه لا تزال تنشأ صراعات سياسية بشأن حدود الصلاحيات، خاصة عند تباين الانتماءات الحزبية أو تولي أحد الفروع قيادة الحزب الحاكم. ويشير بحث حديث إلى أن النزاعات بين الفروع حول توزيع السلطة الدستورية ظهرت بانتظام في تاريخ الكونغرس الحديث، كما حدث عبر التاريخ الأمريكي بأكمله[41]، بعبارة أخرى، لا تكتمل أي سلطة دون خضوعها لقيود الآخرين؛ فمثل هذه الصراعات والرقابة المتبادلة هي التي حافظت على توازن السلطة بمرور الزمن.

لمحة تاريخية عن تطور هذه الأدوار منذ الحرب العالمية الثانية

شهدت مؤسسات صنع القرار الأمريكي تحوّلات كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية. فعبر القرن العشرين احتلّ الرئيس دورًا محوريًا متزايدًا على حساب الكونغرس، وقد بدأ ذلك مبكرًا مع تديّن عدد من الرؤساء بزيادة الإشراف التنفيذي على الميزانية والسياسة الدولية، وإنجاز اتفاقات دولية (معاهدات تنفّذ عبر الأوامر التنفيذية) دون موافقة مسبقة من الكونغرس، وعندما توسعت الولايات المتحدة بعد الحرب لتصبح القوة العالمية الأولى، أنشأت الكونغرس في 1947 مجلس الأمن القومي ووكالة المخابرات المركزية وهيكل الدفاع الحديث (البنتاغون) للتنسيق بين السياسات الدبلوماسية والعسكرية، ومع ذلك، فقد تصاعد خلال حقبة ما بعد الحرب النزاع على الصلاحيات: فلم يعُد الكونغرس يعلن الحرب رسميًا منذ 1945، واعتمدت الإدارة على تفويضات عامة للحرب (مثل تفويض 2001 لمواجهة الإرهاب) لتنفيذ العديد من العمليات العسكرية خارج نطاق تصريح دستوري صريح.

أما في السبعينيات فحصل انقلاب نوعي عقب فضيحة ووترغيت التي كشفت سوء استعمال لصلاحيات الرئاسة، فسنّ الكونغرس سلسلة إصلاحات تهدف إلى

---

[41] Matthew E. Glassman, Separation of Powers: An Overview, Congressional Research Service, January 8, 2016: https://sgp.fas.org/crs/misc/R44334.pdf#:~:text=Contemporary%20Issues%20Clashes%20between%20the,they%20have%20throughout%20American%20history

تقييد السلطة التنفيذية. من ذلك قانون سلطات الحرب (1973) الذي ألزم الرئيس بطلب موافقة الكونغرس لاستخدام القوات المسلحة لأكثر من 90 يومًا خارج البلاد، إنشاء مكتب الميزانية الكونغرسية لاستعادة سلطة الموازنة، وفرض قيود على تخصيص الأموال العامة. كذلك أجبرت الفضائح استخباراتية الكونغرس على وضع رقابة جديدة على أجهزة مثل وكالة المخابرات والمخابرات الداخلية (FBI)، بعدما انكشفت تجاوزات غير دستورية ارتكبتها تلك الأجهزة في الستينيات والسبعينيات، بيد أن هذه الإصلاحات لم تلغِ بالكامل نفوذ السلطة التنفيذية؛ فعلى سبيل المثال قانون سلطات الحرب ظلّ ضعيف التطبيق[42].

في العقود التالية استمرّت ديناميكية التوازن بالتحول وفق السياق العالمي والحزبي. ففي ثمانينيات القرن العشرين عمدت إدارات جمهورية (مثل إدارة رونالد ريغان) إلى استعادة نفوذ قوي للرئاسة في الأمن القومي وتصعيد القوة العسكرية، بينما أدى جدل إيران–كونترا إلى تحقيقات في الكونغرس حول مدى سلطات الرئيس في خفاء البرامج السرية. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي منحى التعاون شاب بعض التوافق بين الرئيس وكونغرس متحدي النفوذ (معارك الميزانية وبيروقراطية دولة الرفاه)، لكن الأحداث الكبيرة أعادت فتح النقاش. وهكذا، عقب هجمات 11 سبتمبر 2001، مرّر الكونغرس تفويض الإجراءات العسكرية، مما سمح للرؤساء في البنتاجون بالتدخل في حروب خارجية استمرّ أثرها لعقد دون إعلان رسمي للحرب، وعادت السجالات القضائية حول الرقابة الدستورية (كما في تحدّي قانون الرعاية الصحية عام 2010) لتبرهن أن المحكمة العليا تبقى الحليف الأوحد لتضييق الخرق عند الامتداد غير المسبوق لصلاحيات الإدارة، في النهاية، يؤكد التاريخ الأمريكي المعاصر أن صراع السلطات تطور بتبادل مراحل التوسع والتنظيم: فبعض الأحداث (كالحروب والأزمات) عزّزت من يده التنفيذية، فيما أدّت

---

[42] “Restraining the Imperial Presidency.” Digital History, 2021, www.digitalhistory.uh.edu/disp_textbook.cfm?smtid=2&psid=3354#:~:text=Over%20the%20course%20of%20the,a%20dominant%20relationship%20over%20Congress. Accessed 20 May 2025.

تجارب أخرى (مثل الفضائح والانحرافات) إلى استعادة سلطات الكونغرس والسلطة القضائية ضمن التوازن الدستوري[43].

تحليل إدارة ترامب (2017–2025):

أظهر الرئيس دونالد ترامب نمطًا تميل فيه السلطات التنفيذية إلى المركزية العالية والاكتفاء بالأوامر التنفيذية لتجاوز العقبات التشريعية والأجهزة التقليدية. على سبيل المثال، في الأيام المئة الأولى من فترته الرئاسية الثانية (عام 2025)، لم يوقع ترامب سوى 5 قوانين بينما أصدر نحو 140 إجراءً تنفيذيًا (أوامر ونشرات إدارية).

ويُعلّق محللو السياسات بأن هذا الإقبال الكثيف على الأوامر التنفيذية يعكس تصور ترامب برئاسة أكثر نفوذًا، وغالبًا ما طبق ذلك في مجالات مثل الهجرة والانتخابات وغيرها.

كما عمد إلى إعلان سياسات دون مصادقة مسبقة من الكونغرس، واستخدم صلاحيات التعريفة الجمركية بلا نقاش استشاري كافٍ مع النواب والشيوخ، وسمح إدارته بإشراك شخصيات من خارج النخبة التقليدية في مهام حكومية رفيعة (مثلًا تكليف إيلون ماسك بإدارة برنامج إعادة تنظيم حكومي دون جلسات تأكيد في الشيوخ)، مما أثار انتقادات بأنه "تسلط" على صلاحيات تخصّص هي للكونغرس دستوريًا في إدارة الإنفاق. وكان ترامب قد باشر تطوير إدارته بإقالات طالت قيادات في أجهزة مستقلة، مستندًا إلى نظرية "الرئاسة الموحدة" (unitary executive) لفرض ولاء أكبر، رغم اعتراضات بأن ذلك يتعارض مع القوانين التي تحمي بعض المناصب من الإقالة التعسفية، في أثناء ذلك نشبت خلافات بين البيت الأبيض والجهاز القضائي حول شرعية عدد من أوامره التنفيذية (كحظر السفر على مواطني بعض الدول)، مما دفع المحكمة العليا إلى إبطال بعضها أو

[43] Jason Pye, How Congress Enabled an Imperial Presidency, The Independent Center, February 17, 2025, https://www.independentcenter.org/articles/the-dangers-of-an-imperial-presidency#:~:text=,continued%20by%20Obama%20and%20Trump

طلب تعديلات، وبشكل عام، ترجم ترامب أفكاره السياسية غالبًا عبر الأوامر التنفيذية والقرارات المستقلة عن الكونغرس، وأدّى سيطرته الحزبية (حزب الجمهوريين) في مؤسسات واشنطن إلى قلة المواجهة البرلمانية في كثير من المجالات[44].

مقارنة جزئية مع إدارة بايدن:

على النقيض من أسلوب ترامب، اتّسمت إدارة جو بايدن بتوجه أكثر تقليدية في صنع القرار والسعي إلى تمرير تشريعات كبرى عبر الكونغرس. فبينما اعتمد ترامب (حتى مطلع 2025) على الأوامر التنفيذية بشكل غير مسبوق، وجد بايدن نفسه مضطرًا إلى التنسيق مع أعضاء الكونغرس (حتى من حزبه) في تمرير خططه الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة. ومثالًا على ذلك، وقع بايدن خلال مئة يومه الأولى 11 قانونًا فقط لكنها حملت تغييرات كبرى (مثل قانون الإنعاش الاقتصادي)، وأصدر في المقابل 42 أمرًا تنفيذيًا، وهذه الأرقام تظهر تراجعًا نسبيًا في استخدام الأوامر التنفيذية مقارنة بأسلافه (حتى أنه أعلن أنه يعتمد كثيرًا على التشاور والنقاش النيابي). كما عمل بايدن على تعزيز دور أجهزة الاستخبارات والأمن بزيارات ومشاورات، بعد أن شهدت العلاقة توترًا في عهد ترامب. وفي المسائل الخارجية، عاد ترامب لتشديد السلوك الأحادي الجانب، بينما حث بايدن على استشارة الحلفاء والهيئات الدولية. إنّ النظرة الشاملة تشير إلى أن إدارة بايدن حاولت إعادة التوازن إلى تفاعل السلطات (المزيد من الشراكة مع الكونغرس والمستشارين الخبراء)، على عكس اعتماد سلفه الأقصى على القرارات التنفيذية والانفراد بالقرار[45].

---

[44] "So Far Congress Has Stayed out of Trump's Way, but Pressure Tests Lie Ahead." NPR, 30 Apr. 2025, www.npr.org/2025/04/30/g-s1-63360/first-100-days-congress-acquiesces-to-trump-but-pressure-tests-ahead#:~:text=Trump%20has%20taken%20about%20140,his%20entire%20time%20in%20office.

[45] Breslow, Jason. "Biden's 1st 100 Days: A Look by the Numbers." NPR, 27 Apr. 2021, www.npr.org/2021/04/27/988822340/bidens-1st-100-days-a-look-by-the-numbers#:~:text=Bills%20signed%20into%20law%3A%2011.

***

لا يمكن حصر عملية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة ضمن الأطر المؤسسية الرسمية فقط؛ إذ تلعب جماعات الضغط – وعلى رأسها اللوبي اليهودي – دورًا مؤثرًا في توجيه السياسات الأمريكية، خاصة في القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط.

يُعدّ "اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة" (AIPAC) من أبرز هذه الجماعات، حيث تمارس تأثيرها من خلال تمويل الحملات الانتخابية، وتوجيه السياسات الخارجية، والتأثير على تعيينات المسؤولين في الإدارات المختلفة. وقد تجلى هذا النفوذ بشكل واضح خلال إدارة الرئيس دونالد ترامب، حيث اتخذت قرارات مثل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، والتي تتماشى مع مصالح اللوبي اليهودي وتوجهاته.

في الصفحات التالية، سنتناول بالتفصيل مدى تدخل اللوبي اليهودي في إدارة ترامب، مع التركيز على آليات التأثير، وانعكاسات ذلك على السياسات الأمريكية في المنطقة.

ثالثًا: تأثير اللوبي اليهودي AIPAC على صناعة القرار الأمريكي

تُعَدّ اللجنة الأمريكية للشؤون العامة الإسرائيلية (AIPAC) من أقوى لوبيات الضغط في واشنطن، إذ تؤثر بشكل كبير على تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث إنها قادرة على تمرير مشاريع قوانين عديدة عبر الكونغرس بطرق شبه الإجماع لصالح إسرائيل، وقد أنفق اللوبي مئات الملايين من الدولارات لدعم مرشحين مؤيدين لإسرائيل في الانتخابات الأمريكية، بينما يتوخى مالكوه والجمهور المسيحي- اليهودي المؤيد للصهيونية تفعيل كل الوسائل لضمان بقاء واشنطن إلى جانب تل أبيب.

ويشير تحليل إلى ميتشيل بارد في 2010 إلى أن هناك لوبيًا عربيًا أقل تنظيمًا وتماسكًا من اللوبي اليهودي، ونتيجة لقوة اللوبي اليهودي فقد ظلّ دعم إسرائيل الأمني من أولويات أغلب إدارات الرؤساء، سواءً في تمويلات عسكرية سنوية (حوالي 3 مليارات دولار) أو في المواقف السياسية الداعمة.

تجلّى نفوذ AIPAC بوضوح في عهود سابقة. فقبل حرب العراق 2003، صرّحت صحف يهودية أمريكية بأن المنظمة ستؤيد أيّ طلب للرئيس بوش لاستخدام القوة ضد بغداد، أنها مارست ضغوطًا على أعضاء الكونغرس خلف الكواليس لصالح الضربة العسكرية، وفي عهد أوباما دعت AIPAC إلى فرض عقوبات أشد على إيران، لكن الإدارة الأمريكية توقفت عن دعم بعض المقترحات تحت الضغط الرئاسي، أمّا في عهد ترامب الأول فساعد دعم اللوبي غير المشروط لإسرائيل على تسهيل إعلان نقل السفارة إلى القدس، وتوسيع مساعدات واشنطن الأمني إلى تل أبيب، وكان لذلك أثره في انتخابات 2016، إذ انتظر نشطاء اللوبي خطاب ترامب في مؤتمر سياسات AIPAC بترقّب كبير. وعند توليه الرئاسة، وجد ترامب أن الدعم الأعمى لإسرائيل هو الخيار السياسي الأكثر أمانًا، فسار على هذه الوتيرة بنقل السفارة وتعزيز موقف إسرائيل في المفاوضات الإقليمية[46].

[46] Daphne Psaledakis and Simon Lewis, US to fold Palestinian affairs office into embassy in Israel, Reuters, May 6, 2025:

عززت الولاية الثانية لترامب نفوذ AIPAC من خلال تشكيل فريق إداري كله تقريبًا من الشخصيات الموالية لإسرائيل. فقد اختار ترامب مسؤولين تربطهم علاقات وثيقة باللوبي؛ منهم مستشار الأمن القومي مايك والتز الذي تلقى 235,966 دولارًا من جماعات مؤيدة لإسرائيل، وسفيرة أمريكا في الأمم المتحدة السابقة إليز ستيفانيك التي تلقت أكثر من 917,000 دولار من هذه المجموعات، وتشير التحليلات إلى أن هذا الأمر يعكس ميلًا واضحًا لاستمرار سياسة ترامب الخارجية الداعمة لإسرائيل مع ميول تصعيدية تجاه إيران، وبموازاة ذلك، تصرّ إدارة ترامب على الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وتغليب الأولوية الأمنية لدولة الاحتلال، وهو ما يتوافق مع أجندة AIPAC التي ظلت تؤكّد على القضاء على تهديدات حماس وحزب الله لتحقيق أمن إسرائيل[47].

منذ عام 2020 تولى اللوبي اليهودي همة دفع عقود تسليح هامة لصالح إسرائيل، حيث أعلن مكتب التعاون الأمني الدفاعي الأمريكي (DSCA) موافقة وزارة الخارجية على صفقة قيمتها 7.41 مليار دولار تشمل تسليم آلاف القنابل الذكية من طراز GBU-39 SDB، ومئات القنابل من نوع MK-82، إضافة إلى نحو 3,000 صاروخ Hellfire AGM-114 ومئات مجموعات توجيه JDAM لتوجيه القنابل التقليدية بنظام GPS، وقد أقرّ الكونغرس هذه الصفقة رغم محاولات بعض النواب الديمقراطيين لتقييد الصادرات، وهو ما يدل على قدرة AIPAC على تمرير هذه الصفقات عبر ضغوط فاعلة، سواء من خلال العلاقات مع المشرّعين أو تحفيز دعم من الإدارة التنفيذية، ممثلةً في إدارة ترامب التي تجاوزت الممارسات التقليدية للرقابة على تصدير الأسلحة[48].

---

https://www.reuters.com/world/us/us-merge-palestinian-affairs-office-with-israel-embassy-says-state-department-2025-05-06/#:~:text=,Bruce%20said

[47] Edibe Beyza Caglar. “AIPAC Blueprint All over Trump’s New Cabinet.” Trtworld.com, TRT WORLD, 15 Nov. 2024, www.trtworld.com/magazine/aipac-blueprint-all-over-trumps-new-cabinet-18232443.

[48] “U.S. Approves $7.41B Sale of Missiles, Smart Bombs to Israel.” Defensemirror.com, 2025, www.defensemirror.com/news/38790/U_S__Approves__7_41B_Sale_of_Missiles__Smart_Bombs_to_Israel.

لم يقتصر دور AIPAC على تسهيل الموافقات الحكومية فحسب، بل امتد أيضًا إلى تعزيز أطر التعاون الصناعي بين الولايات المتحدة وإسرائيل. فقد دعم اللوبي مشاريع مشتركة مثل "القبة الحديدية" (Iron Dome)، التي تعد مثالًا على اندماج الخبرات العسكرية والتقنية بين الطرفين، إذ استفادت إسرائيل من تكنولوجيات أمريكية متقدمة في الكشف والتوجيه الصاروخي، بينما قدم المصنعون الأمريكيون برمجيات وأنظمة تحكُّم تسمح بضبط دقة الدفاع الصاروخي، مما أسفر عن تطوير منظومة دفاعية ذات كفاءة عالية في مواجهة الصواريخ الموجّهة والبالستية قصيرة المدى .

علاوة على ذلك، لعبت AIPAC دورًا محوريًا في صياغة سياسات تصدير الأسلحة الأمريكية، بحيث تحميها من أي قيود أو مقترحات تقيّد العلاقات التي تربطها بإسرائيل أو الدول الصديقة. فبرغم بعض الجهود التشريعية المعارضة داخل الكونغرس، مثل محاولات حظر صفقات Hellfire ،SDBs، أو JDAMs، فقد لقيت هذه المبادرات معارضة قوية من الأغلبية، مما يوضح مدى نفوذ اللوبي في منع أي مساءلة تشريعية حقيقية، هذا النفوذ مكن الشركات الأمريكية المصنعة من الحفاظ على حضور قوي في السوق الإسرائيلية، وطوّر نموذجًا دفع بملايين الدولارات لصالح أرباحها، بينما استمر إطلاق صفقات عسكرية نوعية دون عراقيل سياسية تذكر[49].

اللوبيات الأخرى والكونجرس:

على عكس AIPAC، لا تمتلك أغلب اللوبيات الأخرى – مثل اللوبيات العربية أو مناصري القضية الفلسطينية – قاعدة عضوية أو أهدافًا موحدة تُضاهي قوة اللوبي اليهودي، فقد لفت تحليل لمؤسس مشروع الأبحاث حول الشرق الأوسط إلى أن اللوبي العربي يفتقر إلى دعم عضوي داخل الولايات المتحدة ويتوزع بين

[49] Misztal, Blaise, and Ari Cicurel. "President Trump Must Use Every Tool to Speed up Arms for Israel." Breaking Defense, 25 Feb. 2025, breakingdefense.com/2025/02/president-trump-must-use-every-tool-to-speed-up-arms-for-israel/.

دعم قضايا النفط وفلسطين، كما أن تمويلات مثل تبرعات الأمراء الخليجيين (مثل إعطاء 20 مليون دولار لكل من جامعات جورجتاون وهارفرد) تكاد تفوق بكثير ميزانية AIPAC التي تبلغ نحو 60 مليون دولار سنويًا، ولذلك تظل جهود اللوبيات المؤيدة للفلسطينيين أو العرب بصفة عامة متناثرة وذات تأثير محدود، بينما يواصل AIPAC تعبئة قواعده الانتخابية ومموّليه في كل موسم انتخابي لدعم توجهاته[50].

أما الكونغرس فقد بقي في ولايته الثانية مواليًا لترامب في الغالب، إذ يهيمن الجمهوريون على غرفتيه، ما يجعل محاولات المعارضة محدودة التأثير. ورغم أن بعض النواب الديمقراطيين أعربوا عن اعتراضهم الظاهري على سياسات البيت الأبيض، إلا أن تأثيرهم ظلّ شكليًا. فعلى سبيل المثال قدم ممثلو الأقلية الديمقراطية في مايو 2025 قرارات مشتركة لإبطال صفقات أسلحة إلى الإمارات بسبب دعمها لقوات متورطة في دارفور، لكن الإدارة الأمريكية تجاوزت هذا الاعتراض بإخطار الكونغرس مباشرة بالصفقة[51]، وبالمثل كان الكونغرس قد صوت في عهد ترامب الأول لوقف دعم الولايات المتحدة لحرب اليمن، لكن ترامب استخدم حق النقض (الفيتو) لمنع إقرار القرار، وهذه الأمثلة تُظهر أن الكونغرس قد يُعبّر عن موقف

---

[50] "The Arab Lobby." Hudson Institute, 7 May 2025, www.hudson.org/national-security-defense/the-arab-lobby#:~:text=In%20describing%20AIPAC%E2%80%99s%20Arab%20cousin%2C,Funded%20by%20oil%20companies%2C%20the.

[51] Meeks. "Meeks Blasts Trump Administration for Bypassing Congress on UAE Arms Sale, Announces Joint Resolutions of Disapproval." House Foreign Affairs Committee, 13 May 2025, democrats-foreignaffairs.house.gov/2025/5/meeks-blasts-trump-administration-for-bypassing-congress-on-uae-arms-sale-announces-joint-resolutions-of-disapproval#:~:text=Washington%2C%20DC%20%E2%80%93%20Representative%20Gregory,to%20block%20the%20weapons%20sales.

رمزي معارض من حين لآخر، ولكن غياب التوافق وصعوبة تجاوز الفيتو الرئاسي تعني أن جهوده تظلّ محدودة الفعالية[52].

باختصار تسيطر إلى حد بعيد مصالح ترامب ومؤيديه على صنع القرار، مما أبقى أي لوبيات منافسة – أو إجراءات برلمانية معاوقة – في موقع جانبي طفيف التأثير.

[52] Patricia Zengerle, Defying Congress, Trump sets $8 billion-plus in weapons sales to Saudi Arabia, UAE, Reuters, May 25, 2019, https://www.reuters.com/article/world/defying-congress-trump-sets-8-billion-plus-in-weapons-sales-to-saudi-arabia-u-idUSKCN1SU25O/#:~:text=It%20is%20not%20the%20first,but%20Trump%20vetoed%20the%20resolution

رابعًا: تاريخ العقوبات على سوريا ودور الرئيس الأمريكي في إلغائها

منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، انخرطت الولايات المتحدة الأمريكية في سياسة عقوبات اقتصادية ومحدودة على سوريا، أفضت إلى فرض قيود شاملة ومدمرة على العديد من القطاعات الحيوية داخل البلاد. فقد أدرجت سوريا على قائمة "الدول الراعية للإرهاب" في ديسمبر 1979، نتيجةً لتدخلها العسكري في لبنان ودعمها المادي والمعلوماتي لجماعات مسلحة مثل حزب الله، مما أتاح للرئيس الأمريكي إصدار أوامر تنفيذية تقضي بتجميد الأصول المالية السورية وحظر تصدير الأسلحة إليها وتحريم تقديم المساعدات الاقتصادية المباشرة[53].

وقد وسّع الكونغرس في عام 2003 هذا الإطار القانوني عبر تشريع قانون "مساءلة سوريا وإعادة السيادة على لبنان" (Syria Accountability and Lebanese Sovereignty Restoration Act)، الذي فرض قيودًا أكثر صرامة على التبادل التجاري والاستثمارات الأجنبية مع دمشق، باستثناء ما اعتبرته واشنطن ضرورياً للأغراض الإنسانية. وشهد منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة انغلاقًا اقتصاديًا شبه كامل، دفع السلطات السورية إلى اللجوء لدول الجوار كقنوات بديلة لاستيراد المواد الأساسية والعلاجية[54].

1. العقوبات في الحقبة ما قبل 2000:

شهدت السنوات الممتدّة بين عامي 1979 و2000 تطوّرًا تدريجيًا في هوية العقوبات ومستويات شدتها. ففي البداية، اقتصرت الإجراءات الأمريكية على تجميد أصول حكومية وسدّ المنافذ الرسمية للتجارة العسكرية. ولكن مع تصاعد الأزمة اللبنانية في ثمانينيات وتسليط دمشق لما وصفته واشنطن باستراتيجية "التخريب" عبر وكلاء إقليميين، توسّعت قائمة الإجراءات لتشمل حظرًا شبه تام على

---

[53] "Syria | Global Sanctions." Global Sanctions, 12 June 2025, globalsanctions.com/region/syria/.

[54] "H.R.1828 - 108th Congress (2003-2004): Syria Accountability and Lebanese Sovereignty Restoration Act of 2003." Congress.gov, 2025, www.congress.gov/bill/108th-congress/house-bill/1828.

المساعدات الأجنبية والتكنولوجيا المزدوجة الاستخدام، بالإضافة إلى قيود على التحويلات المالية الدولية. ولم تكن الولايات المتحدة وحدها في هذا المسار؛ فقد فرضت الجماعة الأوروبية منذ 1986 حزمة عقوبات متكاملة ضد دمشق تشتمل على حظر استيراد الأسلحة الجديدة ومنع الزيارات الرسمية رفيعة المستوى، قبل أن ترفع هذه القيود منتصف التسعينيات في إطار محاولات إعادة تطبيع العلاقات مع سوريا.

2. مرحلة تصاعد العقوبات منذ 2011:

مع اندلاع الثورة السورية عام 2011 وتحوّلها إلى نزاع مسلّح واسع النطاق، أقدمت إدارة الرئيس أوباما على إصدار سلسة من الأوامر التنفيذية لتجميد أصول شخصيات نظامية وأفراد مقربين من دائرة القرار في دمشق، فضلًا عن حظر تصدير النفط وقطع الطرق أمام استيراد الخدمات المرتبطة بقطاع الطاقة[55].

وقد طالت هذه العقوبات بعد ذلك القطاع المصرفي السوري وشركات الاتصالات والإنشاءات، لتصبح معظم معاملات السوريين اليومية مرتبطة بشبكات تهريب وتحويل أموال غير رسمية تعرض المشاركين فيها لمخاطر قانونية عالية. وقد أدّت هذه الإجراءات بشكل مباشر إلى اختلال سوق الدواء وارتفاع حاد في التضخم، فيما تسبب الإفقار الواسع بعرقلة جهود الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار، حتى أن بعض المنصات اللبنانية والدولية امتنعت عن تقديم خدمات الإغاثة المباشرة خشية التعرض لعقوبات ثانوية[56].

3. قانون قيصر وآلياته:

جاء إقرار "قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا" (Caesar Syria Civilian Protection Act) عام 2019 ليشكّل نقلة نوعية في استراتيجية

---

[55] "Syria: Transition and U.S. Policy." Congress.gov, 2025, www.congress.gov/crs-product/RL33487.

[56] Syria's post-war economic recovery will require 'substantial' international support, IMF says, The Associated Press, June 11, 2025: https://apnews.com/article/syria-economy-imf-sanctions-reconstruction-f4f28e14b13ba7284142f6bcf6f84617

العقوبات، إذ ربط بين أمرين أساسيين: أولًا عقوبات ثانوية تستهدف أي كيان دولي أو فردي يتعامل اقتصاديًّا مع المؤسسات الحكومية السورية أو حلفائها من روسيا وإيران، وثانيًا آليات إعفاء مؤقت يمكن للرئيس أو لوزير الخارجية تفعيها لتعليق هذه القيود لمدة تصل إلى ستة أشهر في حال البدء بمفاوضات جادة لوقف العنف وحماية الأبرياء. وقد دخل القانون حيّز التنفيذ في 17 يونيو 2020، مضافًا إلى سلسلة أوامر تنفيذية صدرت لاحقًا لتطبيق مضمونه على نحو دقيق، مع اشتراط تقديم تقارير دورية للكونغرس عن سير العملية التفاوضية ومدى تقيد الأطراف بطلبات الحماية المدنية[57].

4. دور الرئيس ترامب في رفع العقوبات:

في مايو 2025 أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية عن نيته تفعيل الإعفاءات المنصوص عليها في قانون قيصر وإصدار "ترخيص عام 25" (General License 25) الصادر عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) بتاريخ 23 مايو، والذي علق بموجبه العقوبات الثانوية لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد بقرار رئاسي أو بموافقة وزير الخارجية[58].

وعقب الإعلان مباشرةً شهدت الليرة السورية انتعاشًا مؤقتًا بلغ نحو ستين بالمئة أمام الدولار، فيما بدأت شركات تركية وإماراتية وسعودية بإرسال وفود تمهيدية لاستكشاف فرص إعادة الإعمار، في مؤشر على تغيير جغرافيّ لاستثمارات المنطقة تجاه سوريا[59].

---

[57] "H.R.31 - 116th Congress (2019-2020): Caesar Syria Civilian Protection Act of 2019." Congress.gov, 2019, www.congress.gov/bill/116th-congress/house-bill/31. Accessed 16 June 2025.

[58] Sutherland, Callum. "Breaking down Trump's Plan to Lift U.S. Sanctions on Syria." TIME, Time, 14 May 2025, time.com/7285433/trump-united-states-sanctions-syria-what-happens-next/.

[59] KAREEM CHEHAYEB and BASSEM MROUE, What would lifting US sanctions on Syria mean to the war-torn country?, , The Associated Press, May 15, 2025: https://apnews.com/article/trump-lifting-syria-sanctions-al-sharaa-8bcf421edddad122780a56e7f2b63187

5. تأثير دول الخليج وتحديدًا السعودية:

لعبت المملكة العربية السعودية بزعامة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان دورًا محوريًّا في دفع إدارة ترامب نحو رفع العقوبات عن سوريا، سواء من خلال ضغط دبلوماسي مباشر أو عبر تقديم تسهيلات مالية لسداد ديون سوريا لدى المؤسسات الدولية كالبنك الدولي. وقد اعتبرت الرياض أن إعادة إدماج سوريا اقتصاديًا وإقليميًّا سيخدم استقرار الجوار ويحد من التمدد الإيراني، كما استخدمت العلاقات الجديدة للضغط على أطراف إقليمية أخرى للتعاون في إعادة بناء الجسور مع دمشق. وغالبًا ما روّجت الصحافة الخليجية الرسمية لهذا التوجه باعتباره جزءًا من استراتيجية أوسع لإعادة التوازن في الشرق الأوسط بعد سنوات من الصراع[60].

6. دور تركيا ودول أخرى:

ترتبط أنقرة بعلاقات استراتيجية مع سوريا، انعكست بوضوح عندما استقبل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الرئيس أحمد الشرا في إسطنبول في 24 مايو 2025، معبرًا عن ترحيبه بقرار الولايات المتحدة رفع العقوبات، ومشيرًا إلى أن هذه الخطوة ستمكن الشركات التركية من استئناف التعاون الاقتصادي وإعادة الإعمار[61].

ورغم تحفظات بعض الأوساط الغربية على تزايد النفوذ التركي في شمال سوريا إثر العمليات العسكرية التي شنّتها أنقرة ضد وحدات حماية الشعب الكردية، إلا أن تركيا سارعت إلى فتح قنوات مالية مع دمشق، بدعم من قطر والإمارات

---

[60] ABBY SEWELL, Assad's fall in Syria turned Turkey and Saudi Arabia from rivals to partners. Will it last?, , The Associated Press, May 28, 2025: https://apnews.com/article/turkey-saudi-arabia-syria-assad-cb93fb608dab2864bc7deb6407e88d4c

[61] Butler, Daren. "Erdogan Tells Sharaa Turkey Welcomes Lifting of Syria Sanctions." Reuters, 24 May 2025, www.reuters.com/world/middle-east/erdogan-syrias-sharaa-hold-talks-istanbul-media-reports-say-2025-05-24/.

التي أعلنت عن حزم إغاثية واستثمارية لتمويل مشاريع إعادة بناء البنية التحتية والتشغيل المئات من السوريين العاطلين[62].

[62] Fullerton, Sophie, et al. “Lifting Sanctions Can Supercharge Syria’s Liberal Economic Opening.” DAWN, 21 May 2025, dawnmena.org/lifting-sanctions-can-supercharge-syrias-liberal-economic-opening/.

الخاتمة

بعد استعراض شامل لمكونات النظام السياسي الأمريكي، وتحليل الكيفية التي تتفاعل بها المؤسسات الفاعلة في صنع القرار، يمكن القول إن عملية صناعة القرار الأمريكي هي عملية مؤسسية من حيث الإطار العام، لكنها تخضع في الواقع لتوازنات معقدة ومتغيرة، تتجاوز الضوابط التشريعية والدستورية الصارمة، خاصة في أوقات الأزمات والتحولات الكبرى.

لقد أوضح البحث أن النظام الأمريكي، رغم وضوح الفصل بين السلطات فيه، يقوم على شبكة من العلاقات التفاعلية بين السلطة التنفيذية (الرئيس ومؤسساته)، والسلطة التشريعية (الكونغرس بمجلسيه)، والسلطة القضائية، إضافة إلى مؤسسات بيروقراطية كالخارجية والدفاع والأمن القومي. إلا أن هذه العلاقات لا تسير دومًا في إطار من التوازن الثابت، بل تتشكل وفق سياقات ظرفية وتوازنات قوى آنية.

خلال الأزمات والتحولات الكبرى، مثل جائحة كورونا، أو حرب أوكرانيا، أو توترات الشرق الأوسط، تميل كفة التأثير غالبًا نحو السلطة التنفيذية، التي تستغل مرونة الأطر الدستورية وتوسع صلاحياتها التنفيذية بحجة "الضرورة"، مما يُضعف أحيانًا من دور الكونغرس أو المؤسسات الرقابية. كما تبين من تحليل حالات واقعية أن الضغوط الشعبوية والإعلامية، خاصة مع صعود تيارات قومية أو محافظة، أصبحت تلعب دورًا ملموسًا في توجيه القرار، إما عبر التأثير المباشر في الخطاب السياسي، أو من خلال التأثير غير المباشر في نتائج الانتخابات، وبالتالي في تركيبة النخبة الحاكمة.

أما عن دور اللوبيات، فقد بيّن البحث أنها ليست مجرد أدوات ضغط هامشية، بل تمثل في كثير من الحالات شركاء فعليين في صناعة القرار، خاصة في قضايا السياسة الخارجية، والاقتصاد، والعلاقات مع إسرائيل. فهي تملك القدرة على التأثير من خلال التمويل السياسي، العلاقات مع صناع القرار، وإعداد الدراسات والتقارير الموجهة.

وبناء على ما سبق، يمكن الجزم بأن صناعة القرار الأمريكي ليست عملية مغلقة ومحددة بنصوص قانونية فقط، بل هي عملية ديناميكية تُمليها تفاعلات القوى داخل النظام السياسي الأمريكي، وتتأثر بالسياقات الدولية والداخلية، وبمصالح النخب والضغوط المؤسسية والإعلامية والشعبية. ولذا فإن فهم القرار الأمريكي يستلزم تحليلًا متعدد المستويات، يتجاوز الأطر القانونية إلى قراءة موازين القوى ومصالح الفاعلين وتأثير السياق العام.

المراجع

1. “About Congress | U.S. Capitol - Visitor Center.” Visitthecapitol.gov, 2025, www.visitthecapitol.gov/explore/about-congress#:~:text=Article%20I%20of%20the%20United,oversight%20of%20the%20executive%20branch.
2. “Branches of the U.S. Government | USAGov.” Usa.gov, 2024, www.usa.gov/branches-of-government#:~:text=Each%20branch%20of%20government%20can,acts%20of%20the%20other%20branches.
3. “Ending Illegal Discrimination and Restoring Merit-Based Opportunity.” The White House, 22 Jan. 2025, www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/01/ending-illegal-discrimination-and-restoring-merit-based-opportunity/#:~:text=Sec,mandates%2C%20policies%2C%20programs%2C%20and%20activities.
4. “Explainer: The U.S. National Security Council (NSC).” The Belfer Center for Science and International Affairs, 7 Apr. 2025, www.belfercenter.org/research-analysis/explainer-us-national-security-council-nsc#:~:text=The%20National%20Security%20Council%20,the%20Council%E2%80%99s%20creation%20in%201947.
5. “H.R.1828 - 108th Congress (2003-2004): Syria Accountability and Lebanese Sovereignty Restoration Act of 2003.” Congress.gov, 2025, www.congress.gov/bill/108th-congress/house-bill/1828.
6. “H.R.31 - 116th Congress (2019-2020): Caesar Syria Civilian Protection Act of 2019.” Congress.gov, 2019, www.congress.gov/bill/116th-congress/house-bill/31. Accessed 16 June 2025.
7. “How Does the FBI Differ from the Central Intelligence Agency? | Federal Bureau of Investigation.” Federal Bureau of Investigation, 2016, www.fbi.gov/about/faqs/how-does-the-fbi-differ-from-the-central-intelligence-agency#:~:text=The%20CIA%20and%20FBI%20are,of%20where%20they%20are%20located.
8. “National Security Agency/Central Security Service > Signals Intelligence > Overview.” Nsa.gov, 2025, www.nsa.gov/Signals-Intelligence/Overview/#:~:text=NSA%C2%A0is%20responsible%20for%20providing%20foreign,our%20nation%20into%20foreign%20adversaries.
9. “Overview of President Trump’s Executive Actions Impacting LGBTQ+ Health | KFF.” KFF, 28 Apr. 2025, www.kff.org/other/fact-sheet/overview-of-president-trumps-executive-actions-impacting-lgbtq-health/#:~:text=The%20order%20states%20that%20%E2%80%9CIt,people%E2%80%99s%20health%20are%20as%20follows.
10. “Protecting Second Amendment Rights.” The White House, 8 Feb. 2025, www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/02/protecting-second-amendment-rights/#:~:text=Sec,action%2C%20the%20Attorney%20General%20shall.

11. “Restoring Freedom of Speech and Ending Federal Censorship.” The White House, 20 Jan. 2025, www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/01/restoring-freedom-of-speech-and-ending-federal-censorship/#:~:text=Section%201,speech%20rights%20of%20American%20citizens.

12. “Restraining the Imperial Presidency.” Digital History, 2021, www.digitalhistory.uh.edu/disp_textbook.cfm?smtid=2&psid=3354#:~:text=Over%20the%20course%20of%20the,a%20dominant%20relationship%20over%20Congress. Accessed 20 May 2025.

13. “Separation of Powers.” LII / Legal Information Institute, 2025, www.law.cornell.edu/wex/separation_of_powers_0#:~:text=The%20term%20%E2%80%9C%20%20Separation,governments%20into%20these%20three%20branches.

14. “So Far Congress Has Stayed out of Trump’s Way, but Pressure Tests Lie Ahead.” NPR, 30 Apr. 2025, www.npr.org/2025/04/30/g-s1-63360/first-100-days-congress-acquiesces-to-trump-but-pressure-tests-ahead#:~:text=Trump%20has%20taken%20about%20140,his%20entire%20time%20in%20office.

15. “Syria | Global Sanctions.” Global Sanctions, 12 June 2025, globalsanctions.com/region/syria/.

16. “Syria: Transition and U.S. Policy.” Congress.gov, 2025, www.congress.gov/crs-product/RL33487.

17. “The Arab Lobby.” Hudson Institute, 7 May 2025, www.hudson.org/national-security-defense/the-arab-lobby#:~:text=In%20describing%20AIPAC%E2%80%99s%20Arab%20cousin%2C,Funded%20by%20oil%20companies%2C%20the.

18. “The Court and Constitutional Interpretation - Supreme Court of the United States.” Supremecourt.gov, 2025, www.supremecourt.gov/about/constitutional.aspx#:~:text=The%20complex%20role%20of%20the,whose%20broad%20provisions%20are%20continually.

19. “The First 100 Days of the Second Trump Administration: Key Immigration-Related Actions and Developments.” National Immigration Forum, 16 May 2025, immigrationforum.org/article/the-first-100-days-of-the-second-trump-administration-key-immigration-related-actions-and-developments/#:~:text=Immigration%20detention%20capacity%20has%20expanded%2C,have%20emerged%20from%20facilities%20nationwide.

20. “Tracking Trump and Latin America: Migration—Judge Rules against Use of Alien Enemies Act.” AS/COA, May 2025, www.as-coa.org/articles/tracking-trump-and-latin-america-migration-judge-rules-against-use-alien-enemies-act#:~:text=During%20his%20first%20term%20,with%20his%20requests%20around%20deportation.

21. “Trump May Get Another Chance to Be President. He’s Planning an Aggressive Second Term.” NPR, 30 Apr. 2024,

www.npr.org/2024/04/30/1248151906/donald-trump-time-magazine-interview-abortion#:~:text=Trump%27s%20aggressive%20second%20term%20proposals,if%20he%27s%20comfortable%20criminalizing%20abortions.

22. “Trump Signs Executive Order on Free Speech and Censorship - the Free Speech Project.” The Free Speech Project, 2025, freespeechproject.georgetown.edu/tracker-entries/trump-signs-executive-order-on-free-speech-and-censorship/#:~:text=Trump%20signs%20executive%20order%20on,satisfied%20%E2%80%9Chigh%20standards%20of.

23. “Trump’s Proposed Tax Policies: What to Expect for You and Your Business.” Cbh.com, Cherry Bekaert, 22 Nov. 2024, www.cbh.com/insights/articles/trump-tax-policy-in-2025-what-to-expect/#:~:text=President,specifically%20the%20Electrical%20Vehicle%20Credit.

24. “Trump’s Proposed Tax Policies: What to Expect for You and Your Business.” Cbh.com, Cherry Bekaert, 22 Nov. 2024, www.cbh.com/insights/articles/trump-tax-policy-in-2025-what-to-expect/#:~:text=President,specifically%20the%20Electrical%20Vehicle%20Credit.

25. “White House Press Release - America Is Back — but Inflation Is Not | the American Presidency Project.” Ucsb.edu, 2025, www.presidency.ucsb.edu/documents/white-house-press-release-america-back-but-inflation-not#:~:text=Today%27s%20new%20Consumer%20Price%20Index,consumer%20prices%20in%20several%20years.

26. ABBY SEWELL, Assad’s fall in Syria turned Turkey and Saudi Arabia from rivals to partners. Will it last?, , The Associated Press, May 28, 2025: https://apnews.com/article/turkey-saudi-arabia-syria-assad-cb93fb608dab2864bc7deb6407e88d4c

27. Ali Harb, Five key takeaways from US President Donald Trump’s Middle East trip, Aljazeera, 16 May 2025: https://www.aljazeera.com/news/2025/5/16/five-key-takeaways-from-us-president-donald-trumps-middle-east-trip#:~:text=On%20Thursday%2C%20Trump%20suggested%20that,say%20amounts%20to%20ethnic%20cleansing

28. Bell, Curtis, and Christopher Faulkner. “The “America First” Case for U.S. Engagement in Africa.” Foreign Policy, 19 May 2025, foreignpolicy.com/2025/05/19/america-first-africa-trump-engagement/#:~:text=Macroeconomic%20projections%20from%20the%20University,make%20African%20livelihoods%20more%20precarious.

29. Birnbaum, Michael, et al. “Trump, Putin Talk as Ukraine and Europe Push for Immediate Ceasefire.” The Washington Post, 19 May 2025, www.washingtonpost.com/world/2025/05/19/trump-putin-call-ukraine-russia-ceasefire/.

30. Breslow, Jason. “Biden’s 1st 100 Days: A Look by the Numbers.” NPR, 27 Apr. 2021, www.npr.org/2021/04/27/988822340/bidens-1st-100-days-a-look-by-the-numbers#:~:text=Bills%20signed%20into%20law%3A%2011.

31. Butler, Daren. “Erdogan Tells Sharaa Turkey Welcomes Lifting of Syria Sanctions.” Reuters, 24 May 2025, www.reuters.com/world/middle-east/erdogan-syrias-sharaa-hold-talks-istanbul-media-reports-say-2025-05-24/.

32. Cassidy, Susan B. “March 2025 Cybersecurity Developments under the Trump Administration.” Inside Government Contracts, 18 Apr. 2025, www.insidegovernmentcontracts.com/2025/04/march-2025-cybersecurity-developments-under-the-trump-administration/#:~:text=%E2%80%9CAchieving%20Efficiency%20Through%20State%20and,and%20prioritize%20focus%20and%20spending.

33. Charles W. Dunne, Trump’s Second-Term Foreign Policy: Highly Centralized, and Highly Personal, Arab Center Washington DC., Feb 12, 2025: https://arabcenterdc.org/resource/trumps-second-term-foreign-policy-highly-centralized-and-highly-personal/#:~:text=With%20regard%20to%20Iran%2C%20Trump,%E2%80%9D%20This%20is%20similar%20to

34. Daphne Psaledakis and Simon Lewis, US to fold Palestinian affairs office into embassy in Israel, Reuters, May 6, 2025: https://www.reuters.com/world/us/us-merge-palestinian-affairs-office-with-israel-embassy-says-state-department-2025-05-06/#:~:text=,Bruce%20said

35. Edibe Beyza Caglar. “AIPAC Blueprint All over Trump’s New Cabinet.” Trtworld.com, TRT WORLD, 15 Nov. 2024, www.trtworld.com/magazine/aipac-blueprint-all-over-trumps-new-cabinet-18232443.

36. French, Howard W. “What Trump Got Right in the Middle East.” Foreign Policy, 16 May 2025, foreignpolicy.com/2025/05/16/trump-middle-east-trip-iran-us-foreign-policy/#:~:text=On%20Tuesday%2C%20Trump%20expressed%20his,during%20a%20speech%20in%20Riyadh.

37. Fullerton, Sophie, et al. “Lifting Sanctions Can Supercharge Syria’s Liberal Economic Opening.” DAWN, 21 May 2025, dawnmena.org/lifting-sanctions-can-supercharge-syrias-liberal-economic-opening/.

38. Hoff, Madison, and Matthew Fox. “Donald Trump’s 100th Day: How Americans Feel about the Economy.” Business Insider, 29 Apr. 2025, www.businessinsider.com/donald-trump-100th-day-inflation-economy-tariffs-markets-stocks-businesses-2025-4#:~:text=Hard%20economic%20data%20doesn%27t%20reflect,of%20new%20tariffs%20kicked%20in.

39. Hoff, Madison, and Matthew Fox. “Donald Trump’s 100th Day: How Americans Feel about the Economy.” Business Insider, 29 Apr. 2025, www.businessinsider.com/donald-trump-100th-day-inflation-economy-tariffs-markets-stocks-businesses-2025-4#:~:text=,Trump%20delivered%20a%20historic%20economy.

40. Jason Pye, How Congress Enabled an Imperial Presidency, The Independent Center, February 17, 2025,

https://www.independentcenter.org/articles/the-dangers-of-an-imperial-presidency#:~:text=,continued%20by%20Obama%20and%20Trump

41. KAREEM CHEHAYEB and BASSEM MROUE, What would lifting US sanctions on Syria mean to the war-torn country?, , The Associated Press, May 15, 2025: https://apnews.com/article/trump-lifting-syria-sanctions-al-sharaa-8bcf421edddad122780a56e7f2b63187

42. Lowell, Michael J. “Trump 2.0 Tariff Tracker.” Trade Compliance Resource Hub, 16 May 2025, www.tradecomplianceresourcehub.com/2025/05/16/trump-2-0-tariff-tracker/#:~:text=be%20forthcoming,baseline%20reciprocal%20tariff%20rate.

43. Matthew E. Glassman, Separation of Powers: An Overview, Congressional Research Service, January 8, 2016: https://sgp.fas.org/crs/misc/R44334.pdf#:~:text=Contemporary%20Issues%20Clashes%20between%20the,they%20have%20throughout%20American%20history

44. Meeks. “Meeks Blasts Trump Administration for Bypassing Congress on UAE Arms Sale, Announces Joint Resolutions of Disapproval.” House Foreign Affairs Committee, 13 May 2025, democrats-foreignaffairs.house.gov/2025/5/meeks-blasts-trump-administration-for-bypassing-congress-on-uae-arms-sale-announces-joint-resolutions-of-disapproval#:~:text=Washington%2C%20DC%20%E2%80%93%20Representative%20Gregory,to%20block%20the%20weapons%20sales.

45. Mutikani, Lucia. “US Economy Shrinks in First Quarter as Tariffs Unleash Flood of Imports.” Reuters, 30 Apr. 2025, www.reuters.com/business/stockpiling-ahead-tariffs-likely-hurt-us-economy-first-quarter-2025-04-30/#:~:text=WASHINGTON%2C%20April%2030%20%28Reuters%29%20,Trump%27s%20often%20chaotic%20trade%20policy.

46. Patricia Zengerle, Defying Congress, Trump sets $8 billion-plus in weapons sales to Saudi Arabia, UAE, Reuters, May 25, 2019, https://www.reuters.com/article/world/defying-congress-trump-sets-8-billion-plus-in-weapons-sales-to-saudi-arabia-u-idUSKCN1SU25O/#:~:text=It%20is%20not%20the%20first,but%20Trump%20vetoed%20the%20resolution

47. Sareen Habeshian. “Trump Begins Nominating Judges.” Axios, 6 May 2025, www.axios.com/2025/05/06/trump-judge-nominations.

48. Sutherland, Callum. “Breaking down Trump’s Plan to Lift U.S. Sanctions on Syria.” TIME, Time, 14 May 2025, time.com/7285433/trump-united-states-sanctions-syria-what-happens-next/.

49. Syria’s post-war economic recovery will require ‘substantial’ international support, IMF says, The Associated Press, June 11, 2025: https://apnews.com/article/syria-economy-imf-sanctions-reconstruction-f4f28e14b13ba7284142f6bcf6f84617

50. Zachary Laub, The FBI’s Role in National Security, , June 21, 2017, Council on Foreign Relations:

https://www.cfr.org/backgrounder/fbis-role-national-security#:~:text=The%20Federal%20Bureau%20of%20Investigation,the%20September%2011%2C%202001%2C%20attacks